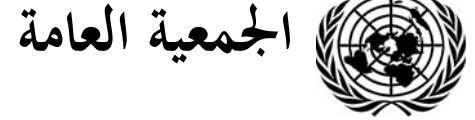


Distr.: Limited
1 November 2007
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٤ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية

للحد من الكوارث

باكستان*: مشروع قرار

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ بء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، و إذ تأخذ في اعتبارها على النحو الواجب قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.



وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تعيد تأكيد إعلان هيوغو^(٢) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٣)، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا^(٤)، بصيغته التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد أصابت المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم، وباتت تعوق تنميتها المستدامة، وخاصة في البلدان النامية،

وإذ تسلّم بأن الحد من مخاطر الكوارث مسألة شاملة لعدة قطاعات في سياق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من قلة المناعة في مواجهة الكوارث الطبيعية، عنصر مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلّم بالعلاقة الواضحة بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث والتعافي منها وبضرورة مواصلة بذل الجهود في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلّم أيضا بالحاجة الماسة إلى مواصلة تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الحصول على ما يلائمها من التكنولوجيات المتطورة والسليمة بيئيا والفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستخدام لإيجاد حلول أشمل للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعالية وكفاءة قدرات هذه البلدان على التصدي لمخاطر الكوارث،

وإذ تسلّم كذلك بأن التدابير الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ يمكن أن تسهم في الحد من مخاطر الكوارث وإذ تشدد على أهمية تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال برامج الحد من مخاطر الكوارث،

(١) القرار ٦١/١.

(٢) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٤) A/CONF.206/6 و Corr.1، المرفق الثاني.

وإذ تؤكد أهمية المضي قدما في تطبيق خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٥) والأحكام ذات الصلة الواردة فيها بشأن قلة المناعة وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية الاقتصادية التي تزيد من قلة مناعة المجتمعات في مواجهة الكوارث الطبيعية ومعالجة تلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على مواجهة مخاطر الكوارث ومواصلة تعزيز هذه القدرة،

١ - تحييط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث^(٦)؛

٢ - تذكّر بأن الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو^(٧) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٨) تشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقالية صوب التعافي المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام، لكي تضطلع بأنشطة الحد من المخاطر في مرحلة التعافي من الكوارث وبعمليات الإصلاح؛

٣ - ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وتؤكد الحاجة إلى زيادة فعالية إدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والطاقت من أجل بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي بإدماج نهج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها؛

٤ - تهيب بالمجتمع الدولي أن ينفذ الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو تنفيذا كاملا؛

٥ - تدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فضلا عن منظمات المجتمع المدني المعنية، إلى دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته؛

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) A/62/320.

٦ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية دمج أهداف إطار عمل هيوغو ومراعاته بالكامل في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، ومساعدة البلدان النامية عن طريق تلك الآليات على أن تضع وتنفذ، حسب الاقتضاء، تدابير للحد من مخاطر الكوارث على وجه السرعة؛

٧ - **تسلم** بأهمية دمج تدابير التكيف مع تغير المناخ في الإجراءات الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وتهيب بالاجتماع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد؛

٨ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية أن تدعم، في الوقت المناسب وعلى نحو مطرد، الجهود التي تقودها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من مخاطر الكوارث في عمليتي التعافي والإصلاح في أعقاب الكوارث؛

٩ - **تسلم** بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث، منها المسؤولية عن حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما يشمل تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات الدولية لدعم تلك الجهود الوطنية؛

١٠ - **تسلم** أيضا بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تطوير قدرات وطنية ومحلية من أجل تنفيذ إطار عمل هيوغو، بوسائل منها وضع برامج وطنية للحد من الكوارث، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تطور بعد تلك القدرات على أن تفعل ذلك؛

١١ - **تؤكد** أن استمرار التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، يعتبر عنصرا أساسيا لمعالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بفعالية؛

١٢ - **ترحب** بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي أعدت للحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة إعداد مبادرات إقليمية وتطوير قدرات الآليات الإقليمية على الحد من المخاطر وتعزيزها، حيثما توجد، وتشجع على استخدام جميع الأدوات الموجودة وتبادلها؛

١٣ - **ترحب أيضا** بإنشاء المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها الذي جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من خلال التعاون بين الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والبنك الدولي؛

١٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم، على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات التي من شأنها الإسهام بانتظام في بناء القدرة على مواجهة المخاطر؛

١٥ - **تحيط علما مع الاهتمام** بإنشاء المحفل العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وبرهن على أنه منتدى مفيد لإذكاء الوعي بالحد من مخاطر الكوارث، وتبادل الخبرات والتعلم من الممارسات الجيدة، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، والتعرف على الفجوات المتبقية، وتحديد الإجراءات الممكنة اتخاذها للتعجيل بخطى التنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي؛

١٦ - **تشجع** الدول الأعضاء على زيادة التزامها بالتنفيذ الفعال لإطار عمل هيوغو، مستخدمة في ذلك بشكل كامل الآليات الخاصة بمنظومة استراتيجية الحد من الكوارث، مثل المحفل العالمي للحد من مخاطر الكوارث؛

١٧ - **تسلم** بأهمية إدماج منظور جنساني وإشراك المرأة في وضع وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، وبخاصة في مرحلة الحد من مخاطر الكوارث؛

١٨ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث؛

١٩ - **تشجع** المجتمع الدولي على تقديم تبرعات مالية كافية للصندوق الاستئماني سعيا إلى ضمان الدعم الكافي لأنشطة متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو، وعلى استعراض الاستخدام الحالي للصندوق وجدوى توسيع نطاق عمله للقيام، في جملة أمور، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث؛

٢٠ - **تشجع** الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار بانتظام في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛

٢١ - **تؤكد** أهمية الحد من مخاطر الكوارث وما ستلقاه لاحقا أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من طلبات متزايدة بغية اتخاذ خطوات لإرساء قاعدة مالية

مستقرة، وتسلم بأهمية النظر في أساليب بديلة لتمويل الأمانة، من قبيل الاشتراكات المقررة، وذلك على وجه الخصوص لتغطية نفقات بعض مهامها الرئيسية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحاً لهذا الغرض في تقريره المقبل عن هذا الموضوع؛

٢٢ - **تخطط علماً** بتقرير الأمين العام عن نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر^(٧)؛

٢٣ - **تشجع الدول الأعضاء** على ضمان دمج نظم الإنذار المبكر في استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تعزز قدرة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

٢٤ - **تؤكد الحاجة** إلى العمل على تحسين فهم وإدراك أسباب الكوارث، وكذلك الحاجة إلى بناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال حملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية، وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما فيها المنظمات الأهلية؛

٢٥ - **تشدد على ضرورة** أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه بمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ البرامج المتصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة عملية الحد من مخاطر الكوارث في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٦ - **تؤكد ضرورة اتباع نهج شامل ومتوازن** في الحد من جميع الأخطار الطبيعية ومعالجة أوجه قلة المناعة إزاءها، بما في ذلك المخاطر الجيولوجية والمتصلة بالمياه والأرصاد الجوية؛

٢٧ - **تطلب إلى الأمين العام** أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".